

– نَصّت المادّة (7): "طرق الإثبات هي: 1- الأدلة الكتابية. 2- الشهادة. 3- القرائن. 4- الإقرار. 5- اليمين. 6- المعاينة. 7- الخبرة". – تجدر الإشارة إلى أنّنا من حيث قوّ لمشّرع لم يُرتّبها تها، – كما تجدر الإشارة إلى أنّ المعاينة والخبرة محلّ خالف من حيث اعتبارها وسائل إثبات، فلدينا مثالاً هي كذلك، إلى الرأي الذي يعتبرها جزءاً من تحقيق القاضي. دول مثل فرنسا وتونس ال تأخذ بها كوسائل إثبات سنداً – هي أهّم وسائل الإثبات؛ فهي توفّر ضمانات ال توقّرها غيرها من الوسائل، مقارنتها بالشهادة مثالاً فالشاهد عرضة للنسيان، أو الوفاة، أو السفر والفقدان، أو النحياز وتغيير الواقع، .، في تحريرها بشكّل يُغيّر مضمون العمل بل بالعكس. أي واقعة قانونيّة – جعل المشّرع في الإثبات، واعترف لها بقوّة ثبوتية مطلقة؛ أقول من الكتابة غالباً + التصرّف القانوني ووسيلة الإثبات: – العقد ذلك قدّون في سنّد رسميّ – من الدارج استخدام مصطلح: "عقد بيع رسمي/عرفي"، عرفي، أي أنّ هذا الاستخدام ينصّب على وسيلة التوثيق/الإثبات (السند) وليس على التصرّف أي العقد. أهّمية: فقد يكون التصرّف صحيحاً والسند باطلاً ممّا يستوجب إثبات التصرّف بالوسائل الأخرى كالإقرار واليمين، أو العكس ممّا يترتب عليه بطلان ما يتبع للتصرّف وأثاره. + الكتابة كركن شكل للتعبير عن الإرادة وعادةً ما يكون بالكتابة والتسجيل، – أحياناً ما يستلزم القانون شكالاً معيّناً على صّحة التصرّف احترام هذه الشكلية البطلان ولو اتّفق ذوو الشأن فعال. وإنّما فقط يستبعد إثباته بالكتابة، وحينئذ يتطرق الأخرى التي سمح بها المشّرع بما يقوم مقام الكتابة،